منظمة العمل الدولية

موجز سياسات ٨

النوع الإجتماعي، العمل والإقتصاد غير المنظم في سورية[1]

يناقش موجز السياسات هذا بعض الإعتبارات الاستراتيجية المرتبطة بعالم العمل في توجّه السياسات العامة السورية نحو تحقيق إقتصاد السوق الاجتماعي، كما نصّت عليه الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦–٢٠١٠. ويتضمّن هذا الموجز توصيات بشأن نقل الأنشطة الإقتصادية غير المنظمة في سورية إلى الإقتصاد المنظم.

السياق

ساهمت السياسات السورية الهادفة إلى المضي قدمًا باتجاه تحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي في إذكاء مناقشات مهمة بشأن معاني هذا المفهوم، والسبيل الأمثل لتحقيق الهدف، وتقويم التقدم الحاصل في هذا الاتجاه. وبحسب أحد أوائل الداعين إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، فإن هذا الأخير 'يمثّل محاولة للتوفيق بين الحرية الشخصية والضمان الاجتماعي على أساس من المنافسة الحرة' (مولر آرماك، ١٩٦٠). وحتى في ألمانيا حيث عُرض للمرة الأولى، أخذ اقتصاد السوق الاجتماعي معانٍ عديدة بين النظرية والتطبيق (غولدشمت وفولغموث، ٢٠٠٨).

يمكن أن توفر معايير العمل الدولية إرشادات مهمة عن السبيل الأفضل للمضي قدمًا في إعطاء معنى لاقتصاد السوق الاجتماعي في سورية وتجسيده

صادقت سورية بالفعل على عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية بما في ذلك الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحرية النقابية والمفاوضة الجماعية والتمييز والعمل الجبري وعمل الأطفال. وقد صادقت عام ١٩٦٤ على اتفاقية السياسة الاجتماعية (الأهداف والمعايير الأساسية)، ١٩٦٢ (رقم ١١٧)، والتي نصت على أن 'تحسين مستويات المعيشة يعتبر الهدف الرئيسي في تخطيط التنمية الاقتصادية.' كما وصادقت سورية على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤) وفي هذا السياق أنشأت اللجنة الوطنية الثلاثية للتشاور والحوار.

يعتبر احترام حقوق العمال في الاقتصادين المنظم وغير المنظم أمرًا أساسيًا لتحسين مستويات المعيشة. وعادة ما يفتقر العمّال في القطاع غير المنظم إلى الحماية القانونية والاجتماعية بسبب طبيعة المؤسسات التي يعملون فيها، الأمر الذي يجعل عملية إنفاذ القانون أكثر صعوبة. كما أن العمل غير المنظم يمكن أن يحصل أيضًا خارج القطاع غير المنظم. فبحسب علاقة عملهم، يمكن للعمال أن يكونوا في حالة عمل غير منظم حتى في القطاع المنظم، بما في ذلك في المنشآت المسجلة قانونيًا، وكذلك في الأسر المعيشية كما هو حال العمال المنزليين.

إنّ مقاربة للعمل غير المنظم تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأعمال وليس فقط طبيعة المنشآت يجب أن تحظى بالأولوية بالنسبة إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية

نفاذ النساء إلى الأعمال

إن المساعي الهادفة إلى تحسين نوعية الأعمال بحاجة إلى أن تأخذ بعين الاعتبار ما هي الفئات السكانية العاملة فعلاً. فبحسب مسح القوى العاملة في سورية لعام ٢٠٠٨، فإنّ ثلثيّ الرجال فوق سن الخامسة عشرة ملتحقون بعمل، بينما ثلاثة أرباع النساء فوق سن الخامسة عشرة هنّ غير ملتحقات بعمل ولا بالتعليم (راجع الشكل ١). وتنخفض حصة النساء اللواتي هنّ خارج إطار العمل والتعليم مع مستوى التعليم من

[1] يستند هذا الموجز جزئيًا إلى دراسة بعنوان 'العمل في الاقتصاد غير المنظم في سورية: منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال' من إعداد مهى قطاع وصطوف الشيخ حسين. وهذه الدراسة هي جزء من المبادرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بشأن 'المساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصادات غير المنظمة في الدول العربية' والممولة من قبل مركز البحوث للتنمية الدولية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمة العمل الدولية.

إطار ١
الاقتصاد غير المنظم والقطاع غير المنظم والعمل غير المنظم

يشير الاقتصاد غير المنظم إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي هي، قانونًا أم عمليًّا، غير مشمولة أم غير مشمولة بما فيه الكفاية بالترتيبات المنظمة (النظامية). ويشمل العمل في الاقتصاد غير المنظم العمل في القطاع غير المنظم والعمل غير المنظم خارج القطاع غير المنظم.

يتألف القطاع غير المنظم من المنشآت غير المساهمة الخاصة التي يقل حجمها لجهة الاستخدام عن الحد المتفق عليه في المعايير الوطنية (عادة خمسة أو عشرة عمّال) و/أو والتي هي غير مسجّلة بموجب أشكال محدّدة من التشريعات الوطنية.

ويُعتبَر المستخدمون من بين شاغلي عمل غير منظم إذا ما كانت علاقة استخدامهم، قانونًا أم عمليًّا، لا تخضع لتشريعات العمل الوطنية أو ضريبة الدخل أو الحماية الاجتماعية أو الحق في إعانات استخدام معيّنة (مثل إنذار مسبق بالفصل أو مدفوعات نهاية الخدمة أو إجازة سنوية أو مرضية مدفوعة الأجر).

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٢؛ ٢٠٠٣.

٩٥ في المئة بين الأميات إلى ٣٥ في المئة بين الجامعيات. وقد وافق أقل من ربع المجيبين على عمل المرأة خارج المنزل في جميع الأحوال، بحسب مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨ (أنظر الشكل ٢)، وفي المقابل، فإن نحو ٤١ في المئة لا يرحبون عمومًا بعمل المرأة. إن الشروط الأساسية لقبول عمل المرأة هي لتلبية الحاجة الاقتصادية (١٩ في المئة)، وعدم وجود تعارض مع 'واجبات المرأة' (١١ في المئة). وفي ضوء انتشار المعيار الاجتماعي القائل بأن الرجل هو المعيل الوحيد، فعلى الأرجح أن تقلل إحصاءات العمل من حجم المشاركة الفعلية للمرأة. علاوة على ذلك، فإن التدابير الهادفة إلى تعزيز التشغيل والتي لا تأخذ المسؤوليات العائلية بعين الاعتبار يمكن أن يتأتى عنها أعباء إضافية بالنسبة إلى النساء.

بعد النوع الاجتماعي في العمل في القطاع غير المنظم

غالبًا ما تطرح الجدالات الدائرة بخصوص العمل في القطاع غير المنظم حججًا متنوعة حول ما إذا كان هذا النوع من العمل خيارًا لروّاد الأعمال الذين يتمتّعون بالحيوية أم أنه إستراتيجية البقاء التي يختارها المعوزون. وفي سورية يستخدم القطاع غير المنظم نحو ٤٨ في المئة من الفقراء في المناطق الريفية، و٣١ في المئة من الفقراء في المناطق

شكل ١. توزّع السكان الذين أعمارهم فوق الخامسة عشرة في سورية حسب مستوى التعليم والجنس، ٢٠٠٨

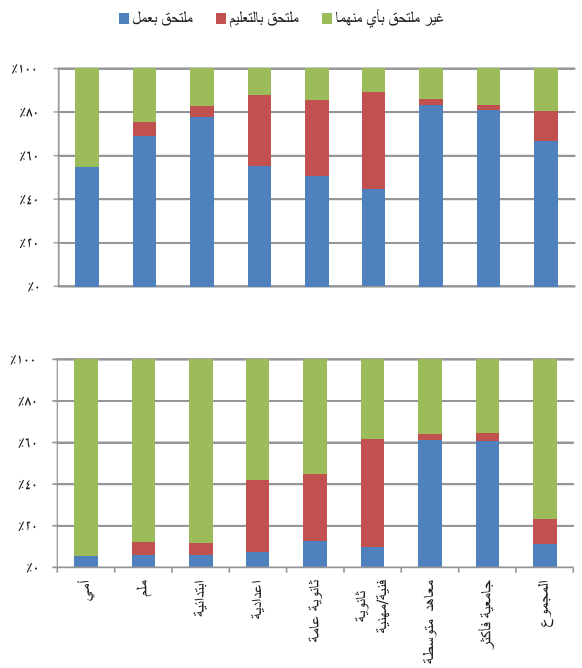

المصدر: مسح القوى العاملة في سورية، ٢٠٠٨.

الحضرية في ٢٠٠٣–٢٠٠٤ (الليثي وأبو اسماعيل، ٢٠٠٥). كما إنّ العمال غير المنظمين الذين يحصلون على أدنى الأجور في الزراعة والقطاع غير المنظم، على الأرجح يعيشون في مناطق السكن العشوائي ويفتقرون إلى الأمن الاقتصادي، فضلاً عن النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

تم قياس القطاع غير المنظم في سورية لأول مرة عام ١٩٨٧ في مسح الهجرة الداخلية، وأصبح منذ ذلك الوقت جزءًا من المسوحات المتعلقة بالقوى العاملة. غير أن التعريف الرسمي للقطاع غير المنظم قد تغيّر على مدى السنين، الأمر الذي أثر على المقارنات. فقد اعتبرت بعض المسوحات أن المنشآت التي لم تحتفظ بحسابات نظامية بوصفها قطاعًا غير منظم، بينما اعتبرت مسوحات أخرى أن النشاط الاقتصادي الذي يتم خارج إطار المنشآت يشكّل القطاع غير المنظم.

التعليم

بحسب مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨، فإن غالبية النساء المشتغلات (٥٥ في المئة) يعملن في القطاع العام، بينما ٤٣ في المئة من المشتغلين الرجال يعملون في القطاع الخاص المنظم. ويظل القطاع العام هو الخيار الأول للعمل، بما أنه يوفر رواتب وحماية أفضل، لاسيما بالنسبة إلى

شكل ٢. شروط قبول عمل المرأة خارج المنزل في سورية، النصف الثاني من ٢٠٠٨

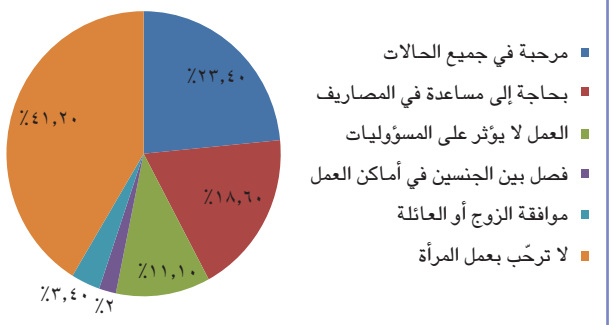

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩.

الشابات (قباني، ٢٠٠٩). بين النساء المشتغلات، يعتبر القطاع غير المنظم الجهة الأساسية التي تؤمّن الأعمال للنساء ذوات التعليم الإعدادي أو أقل، بينما القطاع العام على الأغلب هو الوجهة الرئيسية لصاحبات الشهادات الثانوية وما فوق. وبين الرجال المشتغلين، يعتبر القطاع الخاص المنظم الموظّف الأول لذوي التعليم الإعدادي أو أقل، بينما القطاع العام هو الوجهة الرئيسية لأصحاب الشهادات الثانوية وما فوق، بما في ذلك أكثرية حملة الشهادات الجامعية وما فوق.

يبدو أن القطاع غير المنظم هو نقطة الدخول إلى القوى العاملة لغالبية طفيفة من الشبان والشابات

العمر

مع التقدّم في السنّ، تتقلص حصة القطاع غير المنظم من العمل. مع ذلك، وفي حين أن التناقص بين الرجال متجانس نوعًا ما، فإن حصة النساء من العمل في القطاع غير المنظم تنخفض إلى ١٦ في المئة في الفئة العمرية بين ٤٠ – ٤٥ قبل أن تزداد لتصل إلى ٥٧ في المئة في الفئة العمرية ٦٠– ٦٤ سنة.

الحالة العملية

أكثر من ٨٤ في المئة من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص هم في القطاع الخاص المنظم، بينما ٨٨ في المئة من العاملين بلا أجر هم في القطاع غير المنظم. وينقسم نحو ٨٠ في المئة من المشتغلين الرجال بالتساوي تقريبًا بين القطاعين العام وغير المنظم، بينما ٧٧ في المئة من النساء المشتغلات هنّ في القطاع العام.

فرع النشاط الاقتصادي

إن فروع النشاط الاقتصادي التي تعتمد بغالبيتها على العمل غير المنظم هي البناء والزراعة والنقل. وبين العاملين في الزراعة والحراجة، فإن ٨٥ في المئة من النساء يعملن في القطاع غير المنظم، بينما ٥٦ في المئة من الرجال هم في القطاع الخاص المنظم.

المهنة

ثلاثة من بين أربعة من الرجال والنساء العاملين في المهن الإدارية والحرفية والتقنية يشتغلون في القطاع العام. غالبية العاملين من الرجال والنساء في مجال الخدمات والمبيعات هم في القطاع الخاص المنظم. وغالبية النساء في المهن الزراعية يعملن في القطاع غير المنظم، بينما غالبية الرجال في المهن ذاتها يعملون في القطاع الخاص المنظم.

أهم النتائج والتوصيات

إعادة التفكير في القطاع غير المنظم في سورية

ثمّة تباين حاليًا بين وجهات النظر المختلفة بشأن 'الحالة غير المنظمة' (اللانظامية) في سورية. ويمكن التوصّل إلى اتفاق مشترك من خلال عملية حوار اجتماعي تشمل العاملين غير المنظمين أنفسهم. وثمة نظرة واسعة الانتشار هي أن القطاع غير المنظم مكان يفتقر إلى التشغيل الكافي ويتمتع بإنتاجية منخفضة، إضافة إلى نشاطات ذات مهارات منخفضة. لذلك، وبناءً على هذه النظرة، فإن السياسة العامة يجب أن تهدف إلى تحفيز نمو القطاع غير المنظم وتحديثه ورفع مستوى التقنيات في منشآت القطاع غير المنظم، ومهارات العاملين فيه وخاصة النساء.

يعدّ القطاع غير المنظم مساهمًا كبيرًا في الاقتصاد السوري. ومن المقدر أنّه يساهم بنحو ٣٠ في المئة من فرص العمل ونحو ٣٠–٤٠ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، بحسب تقديرات الخطة الخمسية العاشرة، الأمر الذي يوحي بأن القطاع غير المنظم هو على الأقل بنفس إنتاجية القطاع المنظم. وعلاوة على ذلك، طالما أن حقوق العمال هي أقل احترامًا في القطاع غير المنظم عنها في القطاع المنظم، وفي ضوء محدودية تطبيق التشريعات الحمائية، فإن تعزيز نمو القطاع غير المنظم يتعارض مع هدف حماية حقوق العمال من الجنسين.

تشير التقديرات إلى أن القطاع غير المنظم يتمتع على الأقل بالإنتاجية ذاتها التي يتمتع بها القطاع المنظم

ثمّة وجهة نظر ذات صلة تقول إن نمو الاقتصاد سيؤدي إلى ضمور القطاع غير المنظم مع مرور الوقت وأن الأنشطة التقليدية ستشهد حلول أنشطة أكثر تطورًا مكانها. وهناك براهين علمية على حالات من 'عدم التنظيم' (اللانظمية) التي تنامت في عالم العمل في مجموعة من الدول منذ الثمانينات على وجه الخصوص تعارض هذا الرأي. وقد جرى ربط التحوّل نحو عدم التنظيم في الأعمال نظريًا بنموذج التحرير الاقتصادي المتبنى في تلك الفترة، والذي اعتمد على إعادة النظر في دور الدولة، وإعادة هيكلة الحماية الاجتماعية، إضافة إلى إضفاء المرونة على أسواق العمل، وما ارتبط بذلك من تراجع في القوة التفاوضية للعمّال.

وهناك رأي آخر يقول إن تعزيز ريادة الأعمال والعمل للحساب الخاص، بما في ذلك عبر برامج التمويل الصغير، يمكن أن يساهم في استحداث مستدام لفرص العمل وتطوير الاقتصاد. ورغم أن التمويل الصغير، في شكله الواسع الانتشار، قد يحسّن آفاق بعض المستفيدين منه، لكنه قد يصبح عائقًا في وجه التنمية المستدامة، وهو على الأرجح يصبح عائقًا عندما يحلّ محل بدائل أنجع (باتمان وتشانغ، ٢٠٠٩). في الوقت نفسه تعترف الخطة الخمسية العاشرة بتوجه سلبي يتمثل بزيادة نسبة العمال المستضعفين منذ أواخر الثمانينات، أي العاملين لحسابهم الخاص والعاملين المساهمين من الأسرة، إضافة إلى زيادة العمل في القطاع غير المنظم. يمكن لنظرة أكثر شمولية لريادة الأعمال أن تعترف بجميع أشكالها، بما في ذلك ريادة الأعمال في الدولة وريادة الأعمال التعاونية، أن توفّر نسق أوسع من الفرص لغير المتلحقين بعمل. وبالتحديد، فإن تعزيز التعاونيات بما يتماشى مع توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣ يمكن أن يساهم في تعزيز قاعدة فاعلة لتمكين المرأة الريفية.

تحويل التركيز بما يتجاوز القطاع غير المنظم لضم جميع أشكال العمل غير المنظم

إن حصر الاهتمام بالعمل في القطاع غير المنظم يخفق في أخذ بعين الاعتبار تنوع حالات عدم التنظيم وما ينجم عنها من نقص في حقوق العمال. لذا ينبغي ربط مفهوم العمل في القطاع غير المنظم المستند إلى المنشأة بمفهوم العمل غير المنظم وهو مفهوم أوسع يستند إلى العمل نفسه.

وبأخذ غياب حماية التأمينات الاجتماعية كمعيار لتحديد العمل غير المنظم، نجد أنه في الإجمال تقريبًا أقل من ثلاثة أرباع العاملين الرجال وثلثي العاملات النساء هم من غير المنظمين وفقًا لبيانات ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ (أنظر الجدول ١). ففي القطاع غير المنظم، جميع العاملين تقريبًا هم من غير المنظمين. غير أن العمل في القطاع المنظم لا يضمن التغطية بالتأمينات الاجتماعية. فأكثر من ٩٠ في المئة من العاملين في القطاع الخاص المنظم وأكثر من ١٠ في المئة من العاملين في القطاع العام المنظم هم غير منظمين.

إن غالبية العاملين غير المنظمين، ٥٧ في المئة من الرجال و٦٧ في المئة من النساء في عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، هم في القطاع المنظم. ويثبت توزّع العاملين غير المنظمين عدم كفاية التركيز المشدّد على القطاع غير المنظم، والذي لا يضمّ سوى ٤٣ في المئة من نسبة العمال بين الرجال و٣٣ في المئة بين النساء. في الواقع، فإنّ القطاع الخاص المنظم يضمّ ضعف العاملات غير المنظمات مقارنة مع القطاع غير المنظم.

إن الاعتراف بكون نقص الحماية الاجتماعية عاملاً حاسمًا في حالة عدم التنظيم لدى العاملين والعاملات يبيّن أهمية الحاجة إلى ضمان توسيع الحماية الاجتماعية المنظمة لتشمل الجميع، بما في ذلك غير الملتحقين بعمل. وعلاوة على ذلك، فإن المنافع يجب أن تكون على مستوى يكفي الناس لضمان ظروف معيشية لائقة. وتماشيًا مع معايير العمل الدولية، فإن الحماية الاجتماعية تحتاج إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء. وبالتالي، تنبغي إعادة النظر في الأحكام التي تعزز الصور النمطية التقليدية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، مثل تقديم التعويض للنساء اللواتي يستقلن بعد الزواج أو الحمل.

جدول ١. تغطية التأمينات الاجتماعية ٢٠٠٣-٢٠٠٤		
نسبة العمال غير المحميين لكل قطاع (٪)	الرجال	النساء
القطاع العام	١٢,٤	٤,٦
القطاع الخاص المنظم	٨٩,٩	٩٣,٤
القطاع غير المنظم	٩٦,٨	٩٩
المجموع	٧٣,٦	٦٣,١
توزيع العمال غير المحميين عبر القطاعات (٪)		
القطاع العام	٤	٢,٦
القطاع الخاص المنظم	٥٣,٣	٦٤,٨
القطاع غير المنظم	٤٢,٧	٣٢,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.

ينبغي أخذ ريادة الأعمال بجميع أشكالها بعين الاعتبار، بما في ذلك ريادة الأعمال في الدولة وريادة الأعمال التعاونية

تحسين توفّر البيانات المتعلقة بعدم التنظيم وإمكان الوصول إليها

إن التباين في التعريفات يؤثر على إمكان المقارنة عبر الزمن، كما أن التناقض مع التعاريف التي حددها 'المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل'، وآخرها تلك الموضوعة في عام ٢٠٠٣، أيضا يعوق إمكان المقارنة عبر البلدان. وقد قام المكتب المركزي للإحصاء في سورية في السنوات الأخيرة بطرح أسئلة إضافية في مختلف المسوح التي يجريها كي يحدّد بطريقة أفضل مختلف أشكال العمل غير المنظم لدى الرجال والنساء. ويجب أن تشمل مسوح القوى العاملة أسئلة تهدف إلى

تحديد كل من العمل في القطاع غير المنظم والعمل غير المنظم. علاوة على ذلك، فإن إحصاءات الضمان الاجتماعي بحاجة إلى أن تشمل معلومات بشأن التغطية والمستفيدين وحالات الطوارئ المغطاة، ومستوى الإعانات من أجل المراقبة والتقويم الأفضل لأنظمة الضمان الاجتماعي. كما أن الحوار بين مستخدمي البيانات ومنتجيها بشأن إحصاءات العمل التي تستجيب للنوع الاجتماعي يمكن أن يساهم في تقويم نوعية التحسن في جمع البيانات ويوجّه تحليلها، ويكون بمثابة مرشد في المبادرات المستقبلية لجمع البيانات.

تحفيز التنظيم والمفاوضة الجماعية بين صفوف العمّال

تعتبر الوكالة والصوت الجماعيين للعاملين والعاملات ضروريين لتطوير مستويات المعيشة وتعزيز الالتزام بحقوقهم. فبحسب مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٥، أقل من ١٥ في المئة من العاملين الرجال و١٣ في المئة من العاملات النساء، والذين شملتهم العينة، مسجلين في نقابات العمال (النابلسي وآخرون، ٢٠٠٧). ويمكن أن يكون للامتداد نحو العاملين والعاملات غير المنتسبين إلى النقابات، ولاسيما في القطاع غير المنظم، وسيلة مهمة للمنظمات الحالية القائمة على العضوية لزيادة قوتها التمثيلية وقدرتها التفاوضية. وعلى الرغم من أن سورية قد صادقت على اتفاقياتي منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ ورقم ٩٨، إلا أن لجنة الخبراء في منظمة العمل الدولية قد طلبت إجراء تغييرات تشريعية يمكن أن تسمح بإمكان تنوع نقابات العمال وحماية حرية نقابات العمال واستقلالها. ومما يجدر ذكره بالنسبة للعاملين غير المنظمين هو حق العمال غير العرب بتنظيم أنفسهم. كما أن تعزيز المفاوضات الجماعية يمكن أن يساهم في تعزيز وضع العاملين المنظمين وغير المنظمين. وكذلك الأمر فإن منافع

تشجيع المفاوضات الجماعية لم تجنَ بعد في سورية، حيث أظهرت الحكومة في تقريرها أنه لم تتم أية اتفاقات جماعية خلال السنوات الأخيرة. ويعتبر كل من برنامج العمل اللائق القطري الخاص بسورية وكذلك تأسيس اللجنة الوطنية الثلاثية للتشاور والحوار بمثابة خطوات مهمة على طريق تعزيز الشراكة الثلاثية الأطراف.

وضع إستراتيجية وطنية بشأن الاقتصاد غير المنظم

في ضوء تنوّع الآراء الموجودة، فإن الحوار الاجتماعي الدامج يمكن أن يشكّل الأساس لاستراتيجية وطنية بشأن الاقتصاد غير المنظم، من أجل التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة التي تعمل على صياغة وتنفيذ ورصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ولوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دور قيادي بتنسيق صياغة السياسات ووضع البرامج لتحسين وصول جميع العاملين وأسرهم إلى مستوى كافٍ من الحماية الاجتماعية، بما فيهم أولئك العاملين في الاقتصاد غير المنظم. وتشمل الجهات الأخرى التي يجب أن تكون معنية كلا من وزارة الاقتصاد والتجارة، ومنظمات العمال وأصحاب العمل، والمنظمات الدولية، والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

إن إدراج العمّال غير المنظمين في نطاق التشريعات الاجتماعية والعمالية الحالية يجب أن يحظى بأولوية قصوى. وهذا الأمر يقتضي التأكد من أنّ مفهوم العاملين المستخدم يغطي جميع أنواع العاملين، سواء كانوا في الاقتصاد المنظم أو غير المنظم. كما أنّ توسيع الحماية الاجتماعية إلى العاملين غير المنظمين يجب أن يعترف بتنوّع المجموعات في الاقتصاد غير المنظم، بما في ذلك العمّال المستضعفين، والعمّال الزراعيين، والعمّال المنزليّين، والعمّال المهاجرين واللاجئين. وقد يتطلب توسيع الحماية الاجتماعية إعادة النظر في الآليات القائمة لإنفاذ أنظمة العمل التي تغطي هؤلاء العمال على الصعيد الوطني، مثل إدارة العمل وتفتيش العمل.

المراجع

Bateman, M; Chang, H.-J. 2009. "The Microfinance Illusion". Mimeo. University of Cambridge, UK.

[Syria] Central Bureau of Statistics. 2009. Labour Force Survey 2008.

---. 2004. Household Income and Expenditure Survey 2003-2004.

El Laithy, H.; Abu-Ismail, K. 2005. Poverty in Syria: 1996-2004: Diagnosis and pro-poor policy considerations (Damascus, UNDP).

Goldschmidt, N.; Wohlgemuth, M. 2008. "Social Market Economy: origins, meanings and interpretations", in Constitutional Political Economy, Vol. 19, pp. 261-276

Government of Syria. 2005. *10th Five-Year Plan 2006-2010.*

ILO. 2002. *Decent Work and the Informal Economy: Report of the Director-General*, Report VI, International Labour Conference, 90th Session (Geneva).

____. 2003. *Guidelines concerning a statistical definition of informal employment, adopted by the Seventeenth International Conference of Labour Statisticians* (November - December 2003).

Kabbani, N. 2009. "Why young Syrians prefer public sector jobs." Middle East Youth Initiative Policy Outlook No. 2 (Wolfensohn Center for Development, Dubai School of Government).

Müller-Armack, A. 1960 [1982]. "The second phase of the social market economy: an additional concept of a humane economy." In H.F. Wünsche (ed.) Standard texts on the social market economy: two centuries of discussion (Bonn, Lucius and Lucius).

Nabulsi, M. S. et al. 2007. *Study of labour demand in the Syrian Arab Republic* (FAFO and CBS).

تم إعداد هذا الموجز من قبل منظمة العمل الدولية/ المكتب الإقليمي للدول العربية في حزيران/ يونيو ٢٠١٠.

مراجع الصور: ريم الجابي.

لمزيد من المعلومات:

منظمة العمل الدولية

المكتب الإقليمي للدول العربية

أريسكو سنتر، الطابقان (١١ و ١٢)

شارع جوستنيان، القنطاري، بيروت ، لبنان.

هاتف: ٤٠٠ ٧٥٢ -١- (٩٦١)

فاكس: ٤٠٦ ٧٥٢-١- (٩٦١)

beirut@ilo.org

www.ilo.org./arabstates

http://www.ilo.org/gender